مقدمة

إن ما دعانا إلى نشر الطبعة الثالثة لهذا الكتاب، ليس فقط التغيرات التى حدثت فى منظومة أدوات القياس النفسى التى أصبحت متاحة مؤخراً، ولكن أيضًا التغيرات فى الثقافة والسياق اللذين تحدث فيهما عملية القياس. وقد عانت المدارس تقلبات سريعة فى السنوات القليلة الماضية، حيث كان هناك تقلص فى حجم بعض الأماكن، ونقص فى بعض الخدمات، ووجد المدرسون والإداريون أن أدوارهم فى تغير متواصل، فقد عملت التنقيحات على التوسع فى لائحة تعليم الأفراد المعاقين ـ قانون تعليم الفئات الخاصة ـ وذلك باستصدار أمر رسمى لإدخال فئات جديدة من ذوى الحاجات الخاصة: مثل التوحد وأخطار إصابة المخ، وقد تزايد عدد الأطفال المصابين باضطراب عملية الانتباه والنشاط الزائد بدرجة كبيرة اثناء التسعينيات، وقد أصبح الأباء والمدرسون مهتمين بشأن الأسلوب المناسب للتعرف على مثل هؤلاء الطلبة وكيفية مساعدتهم بمجرد التعرف عليهم.

وقد وقعت هذه الأحداث متزامنة مع المجهودات المكثفة لإدراج الطلبة المعاقين فى الفصول العامة، وتقليل الممارسات التى تنطوى على استبعاد هذه الفئات ووصمها. وأكدت كل هذه العوامل على الحاجة الأساسية الآن إلى قياس نفسى تربوى جيد؛ لمساعدة كل من الأخصائيين النفسيين وغير الاخصائيين النفسيين على فهم نقاط القوة والضعف لدى الأطفال والمراهقين فى المدارس. عندما تصبح عملية اتخاذ

القرار متقاسمة على نطاق واسع بين الإخصائيين التربويين، فإنه يعتمد على تعاون الإداريين، والمدرسين والأخصائيين التربويين لفهم استخدامات ومزايا ومحدوديات القياس النفسى للأطفال.

إن التغيرات أيضًا منتشرة على نطاق واسع فى مجالى الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. إن المزيد والمزيد من الأطفال يولدون دون الاستفادة من الرعاية والتغذية الملائمتين قبل الولادة. فى بعض المناطق، تزدحم المستشفيات بالأطفال المولودين متأثرين بتعرضهم للمواد الضارة والمسببة للإدمان مثل الكوكايين.

ويعتبر أيضًا أن عددًا متزايدًا من الأطفال فى خطر التعرض لمشكلات فى التعليم ومشكلات فى النمو، على أساس الظروف الفقيرة التى ولدوا وتربوا فيها. وإذا كان علينا أن ندرك حاجات هؤلاء الأطفال وأن نحسن حياتهم، فإنه من الأساسى أن يتم إجراء قياس دقيق وشامل لحالتهم عمومًا ولأنماطهم وقدراتهم الفريدة. ومن المهم أيضًا بالقدر نفسه توضيح أنه على أولئك الذين فى موقع يؤهلهم للمساعدة ـ الآباء، مقدمى الرعاية الصحية، معلمى مرحلة الطفولة المبكرة، هيئة العاملين فى الخدمات الاجتماعية ـ أن يفهموا استعمالات القياس السيكولوچى.

وقد اصطلح على تسمية التسعينيات عقد الدماغ، وهو اسم دعا إليه جزئيًا الانفجار فى المعرفة عن وظيفتى الدماغ والجهاز العصبى المركزى ـ ويبدو أن التقارير اليومية تقريبًا فى الصحافة الشعبية تصف ما تم تعلمه عن أبنية الدماغ التشريحية المختلفة، أو عن دور هذا أو ذاك الموصل العصبى على التعليم أو السلوك، أو عن كيفية تأثير قائمة الأمراض الطويلة على الدماغ والوظائف السيكولوجية التى تقوم بها. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه التقدمات هى على المستوى البيولوچى، إلا أنه عند مستوى أداء الإنسان المتعارض.. فعلى العلماء أن يتجهوا بثبات إلى المقاييس التى تقيس الوظيفة العقلية؛ بمعنى أنه يجب على العلماء أن يتجهوا إلى الاختبارات النفسية ،إذا كانوا يريدون أن يفهموا مظاهر العالم العملى والحقيقى للاكتشافات بشأن وظائف الدماغ.

فى هذه الطبعة الثالثة لكتاب القياس النفسى للأطفال: دليل لغير الأخصائيين النفسيين، قدمنا دراسة شاملة لاستخدام القياس النفسى والعصبى ولاستخدام الاختبارات النفسية والتربوية المرتبطة بالفئات الجديدة بمقتضى لائحة تعليم الأفراد المعاقين، وكذلك لمعظم الكيان التشخيصى محور البحث فى التسعينيات: اضطراب عملية الانتباه «النشاط الزائد». فضلاً عن ذلك، سيجد القارىء مدى من الاختبارات ـ خاصة اختبارات الذاكرة والوظيفة الإجرائية ـ التى لم تكن ظهرت بعد فى وقت إصدار الطبعتين السابقتين، أو التى كانت تفتقر إلى أساس نظرى كاف، يجعل مناقشتها ذات معنى لمستهلك معلومات الاختبارات.

صُممت الطبعة الثالثة للكتاب ـ على غرار الطبعتين الأولى والثانية ـ تزود غير الأخصائيين النفسيين برؤية عامة للقياس النفسى للأطفال. و يحيط الكتاب بالتغيرات فى استخدامات الاختبارات النفسية مع الأطفال، مثلما يتضمن مواصفات الاختبارات الفردية ذاتها. تعكس الطبعة الثالثة ـ فى هذا الخصوص ـ الطبعتين السابقتين؛ حيث تؤكد على عملية القياس وليس الاختبارات وحدها. بناء على ذلك، يتم التأكيد على إدراك الظروف التى نستطيع بمقتضاها استخدام الاختبارات، وفهم كيف تساعد الاختبارات على إجابة أسئلة عملية، مزايا وعيوب اختبارات التعليم، والأكثر أهمية ـ إدراك كيف يمكن استخدام الاختبارات لمساعدة الأطفال. وقد صمم الكتاب أولاً لمساعدة القارئ وزيادة معرفته بخبرات القياس النفسى.

وتم ترتيب الكتاب ليقدم رؤية عامة لمبادئ القياس فى الفصل الأول، وليسمح لكل فصل أن يكون قائمًا بذاته، ولا يتطلب تأسيسًا من الفصول السابقة.